

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**01 Août 2011**  
**01 غشت 2011**

الصبار وعد بكيير بالعمل على حل ملف الحركة وضمان العودة الآمنة له إلى أرض الوطن

## أخبار اليوم تنشر مراسلات سرية بين عضو الشبيبة الإسلامية المعتقل والصبار

### ■ الرباط حليلة أبروك

إلى حد الآن، وقد باشرت شخصيا رفقة بعض الإخوة اتصالات مع السفير المغربي في دمشق سنة 2000 وعقبها اتصالات مع سفير المغرب في طرابلس مولاي إدريس العلوي وخلفه السفير الحالي مولاي المهدي العلوي ثم اتصالات مع سفيرة المغرب في السويد في سنة 2008/2009... كما أن بعض الإخوة اتصلوا بهيئة الإنصاف والمصالحة، وبعد سنوات من الانتظار تلقوا رسائل فحواها أنه لا اختصاص للهيئة للنظر في القضية، علما أن كل من حوكم في إطار قضية الشبيبة الإسلامية تم إصدار عفو عنه وتعويضه من طرف الهيئة نفسها. وعلى إثر هذه الرسالة توصل بكيير برد من محمد الصبار جاء فيه أن المجلس سيدرج قضية المنفيين من الشبيبة الإسلامية ضمن انشغالاته «من أجل إيجاد حل منصف بالعودة إلى أرض الوطن». وبعد هذه الرسالة التي تنشر أخبار اليوم نسخة منها توصل بكيير مرة أخرى برسالة إلكترونية من مبارك بودرفة الذي قدم نفسه كمبعوث للصبار حيث جاء في رسالته الموجزة «كلفني الأستاذ محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق

توصلت أخبار اليوم بشكل حصري بعدد من المراسلات التي تمت بين حسن بكيير ومحمد الصبار من جهة، وبين بكيير ومبارك بودرفة، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قدم نفسه كمبعوث للصبار من جهة ثانية. وتتضمن المراسلات التي يعود تاريخ أولها إلى شهر مارس الماضي، والتي بدأت بطلب بعثة حسن بكيير، عضو الشبيبة الإسلامية اللاجئ في هولندا والمعتقل حاليا بإسبانيا، تتضمن طلب بكيير من محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالعمل على إيجاد حل لقضية المنفيين من عناصر حركة الشبيبة الإسلامية الصادرة في حقهم أحكام غيابية مختلفة تصل إلى الإعدام. وجاء في الرسالة «لقد صدرت في حقنا أحكام قاسية أقلها الإعدام منذ أكثر من ربع قرن أي في فترة سنوات الرصاص التي خبرتموها عن قرب. ومع أنه جرت بيننا وبين ممثلين عن السلطة عدة اتصالات كنا نتلقى فيها الوعود تلو الوعود بحل قضيتنا، فإن شيئا لم يتحقق

**بودريقة بعزمه السفر إلى إسبانيا**  
لأن زوجته في حاجة إلى بعض المراجع من مكتبة «إسكوريال» بمدريد، ليعبر بودريقة عن رغبته في ملاقة بكير وهو ما لم يتم حيث أقي القبض على بكير.

وفي اتصال له «أخبار اليوم» ببعض المصادر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكدت الأخيرة بأن «المجلس دخل على الخط من أجل تسوية ملف أعضاء الشبيبة الإسلامية، وضمان دخولهم إلى المغرب، خاصة بعد أن طال التقادم الأحكام القضائية الصادرة في حق عدد منهم». وأكد المصدر ذاته، أن «المجلس أخذ المبادرة بناء على طلب تلقاه من أعضاء الشبيبة أنفسهم، والذين ربطوا اتصالات بالمجلس، طالبين التدخل من أجل تسوية ملفاتهم وضمان دخولهم إلى المغرب بعد سنوات من الغياب».

وبعد، قد تلقيت رسالتكم المنشور فيها إعلان، وأحرب لكم عن تهمي لما ورد فيها والمبرمك بأن قضية الشبان المنتمون لحركة الشبيبة الإسلامية المغربية ستخرج ضمن اشتغالنا من أجل إيجاد حل منصف وبسح بالعودة إلى أرض الوطن.

مع تقديري،  
الأمين العام للمجلس  
محمد الصهار

السيد حسن بكير المحترم  
الرياضة في 5 - 5 مارس 2011  
20110305

التوقيع: بشأن مراسلتكم المتروحة في 31 مارس 2011.  
تحية طيبة،  
وبعد ذلك وحسب المراسلات التي توصلت بها أخبار اليوم وحسب تصريحات زوجة بكير استمرت الاتصالات بين هذا الأخير ومحمد الصبار من جهة، وبينه وبين مبارك بودريقة من جهة ثانية، إلى غاية أيام قليلة قبيل سفر أسرة بكير نحو إسبانيا حيث أعلم الأخير

الوطني لحقوق الإنسان، حيث تم اقتراح إجرائه في إسبانيا. وكان المجلس يراهن على تسوية قضية أعضاء الشبيبة الإسلامية في أجل «قصير لا يتعدى ستة أشهر قبل أن تتدخل بعض الجهات، وتضع «العصا في الرويضة»، على حد تعبير بعض المصادر، التي أكدت أيضا أن «هناك جهات دخلت على الخط، وكان لها يد في اعتقال حسن بكير من أجل نسف محاولة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتسوية ملف معقد عمر طويلا، هو ملف الشبيبة الإسلامية». ولم تستبعد مصادر «أخبار اليوم» أن يكون لجهات من داخل المغرب يد في اعتقال بكير، وهي بذلك وجهت رسالة واضحة إلى المجلس من أجل «الابتعاد عن هذا الملف وعدم الاقتراب منه بشكل نهائي».

ونبهت مصادر «أخبار اليوم» إلى أن «اعتقال بكير، ستكون له ردود أفعال قوية، خصوصا وأنه يحمل صفة لاجئ سياسي، حصل عليها بالديار الهولندية». وأشارت إلى أنه «كان يتحرك بشكل آمن داخل أوروبا، إلى حين دخول المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط».

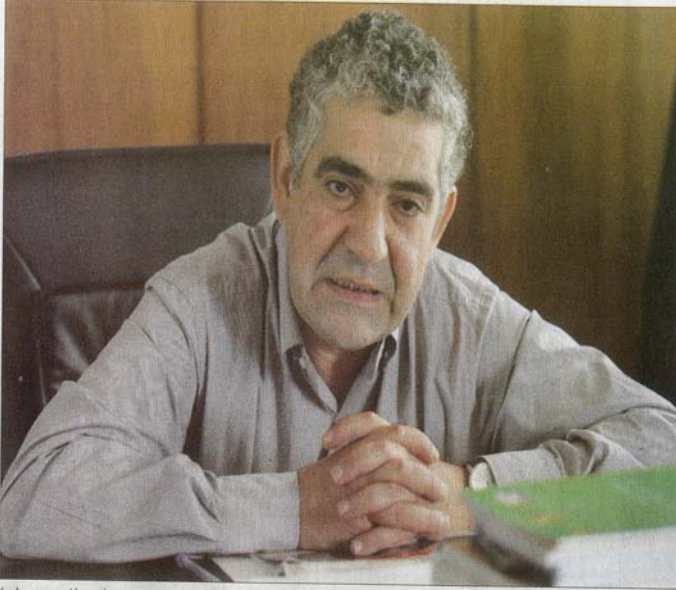
وتبعاً لذلك، أوكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة الاتصال بأعضاء الشبيبة إلى مبارك بودرقة، الذي شرع أوائل يوليوز الماضي في ربط اتصالات مكثفة مع عدد منهم، باسم المجلس. ويقول مصدر «أخبار اليوم» إن «الأمر كان يتم تحت عناية وإشراف الأمين العام للمجلس محمد الصبار، الذي تحدث بنفسه إلى بعض الأعضاء، واعداد بحل ملفهم». وأضاف أن «المجلس وضع نصب عينيه ملف الشبيبة الإسلامية، كواحد من أولوياته، التي أخذ المبادرة بتسويتها». وتشير المعلومات المتوفرة، إلى أن «عنصرين من الشبيبة الإسلامية تكلفا بفتح الحوار مع مرسل المجلس الوطني مبارك بودرقة». وتمت «إجراء لقاء أولي بين الاثنين وبين بودرقة تم خلاله طرح المعالم الكبرى للقضية. وخلال اللقاء، نقل بودرقة إلى عضوي الشبيبة الإسلامية «إصرار المجلس الوطني على التدخل لحل القضية وضمان تسويتها بشكل نهائي من أجل تمكينهم من العودة إلى المغرب». وبعد اللقاء الأول، حدد أعضاء الشبيبة لقاء آخر مع مرسل المجلس

## من مصدر مطلع

ذكر مصدر حقوقي أن البحث الذي أجرته لجنة تحقيق المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وفاة كمال العماري بمدينة آسفي كشف عن أن هناك علاقة بين الوفاة والاعتداء الذي تعرض له الضحية. رفاق إدريس اليازمي ومحمد الصبار ينتظرون أن يتم إرساله إلى الوكيل العام للملك بمدينة آسفي وإلى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية للاستئناس به في التحقيق الذي فتح في موضوع الحادث.

# اليزمي يتهم الرئيس التونسي السابق باختطاف المانوزي

قال إنه نقله عبر سيارة دبلوماسية إلى المغرب والتونسيون يعدون بتقديم العون لإجلاء الحقيقة



(عبد المجيد بزيوات)

إدريس اليزمي

اختطاف الحسين المانوزي، مع المطالبة بوضع معتقل بي 3 تحت المراقبة القضائية حتى لا تتغير معالم جريمة 'الاختطاف' من جهة أخرى، تم تحديد 24 أكتوبر المقبل موعدا لعقد جلسة ثانية حتى يهين الدفاع المطالب المدنية ويطلب باستدعاء الشهود في القضية.

وكان ملفا المانوزي وبين بركة من الملفات الأساسية التي لم يكشف مصيرهما لحد الآن، علما أن حياة الإنصاف والمصالحة زكت في تقريرها الختامي المعطيات التي تتداولها العائلة منذ سنوات، والمتمثلة في اختطاف الحسين المانوزي في 29 أكتوبر 1972 بتونس، ونقله إلى المغرب سرا، ووضعه في معتقل سري قرب الرباط، قبل أن يلوذ بالفرار صحية سبعة محتجزين آخرين في 13 يوليو 1975 لتعتقله مصالح الدرك من جديد قرب منطقة عين عودة، ليصبح مصيره مجهولا بعد هذا التاريخ، وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في صيغته الأولى وضعه ضمن خانة التسع حالات التي لن يتمكن من تحديد مصير أصحابها، والتي ظلت عالقة منذ إنهاء حياة الإنصاف والمصالحة مهامها.

رشيد باحة

أقر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بنعلي، متورط في اختطاف النقابي المجهول المصير الحسين المانوزي.

وجاء اتهام اليزمي لبنعلي في لقاء نظمه مؤسسة بنزكري يوم 20 يوليو الماضي بالرباط، حضرته فعاليات حقوقية تونسية، إلى جانب نظيرتها المغربية، من أجل الاستئناس بتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب. وحسب بلاغ صادر عن عائلة المانوزي، توصلت 'الصباح' بنسخة منه، فإن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أشار موضوع اختطاف المانوزي بتونس سنة 1972 ونقله عبر سيارة دبلوماسية إلى المغرب إلى المعتقل السري بي 3 الموجود في طريق 'الرماني' بالرباط.

وأفاد المصدر ذاته أن قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بسلا استمع، الأسبوع الماضي، إلى أبي الحسين المانوزي، الحاج علي المانوزي، وأمه خديجة شعو، باعتبارهما مطالبين بالحق المدني في الملف، على ضوء الشكاية التي تقدموا بها إلى المحكمة بتاريخ 13 ديسمبر 2010 بلبتمسان من خلالها فتح تحقيق قضائي حول ظروف وملاسات

Revue de Presse du Cor

## معتقلون سياسيون سابقون بمراكش يتهمون المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجميل وجه النظام

0

طالب سبعة معتقلين سياسيين سابقين ضمن مجموعة مراكش، خالد نارداح، الحاجي عثمان، لمخالفني عبد الله، موفتاح عبد المجيد، شباري عبد المومن، غاني سعيد وبلحاج الغنيمي، (طالبوا) من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط جوابا يفسر وضعهم المادي والاجتماعي بشكل مقنع، مؤكداً أنهم متشبثون بكل حقوقهم المشروعة والمُعترف بها رسمياً.

وأدان المعتقلون السياسيون السابقون السبعة، في رسالة وجهوها إلى الرئيس المذكور، أي شكل من أشكال التملص والالتفاف على حقوقهم، معلنين أنهم متمسكون بالتفعيل الفوري والكامل للإدماج الاجتماعي بما فيه التسوية الإدارية والمالية، وأكدوا على أنهم على استعداد وعزم على مواصلة النضال دفاعاً عن حقوقهم المشروعة، موضحين أنه لم يعد لهم شيء يخسرونه غير أرواحهم.

وتسانلت الرسالة المذكورة، توصلت " أخبار بلادي " بنسخة منها، أنه وقفا عند استمرار التجميد الغير المبرر إطلاقاً لحقهم الثابت والمُعترف به رسمياً منذ يناير 2006 وما يمثله هذا التجميد من ضرب لحقهم في الحياة الكريمة والاستقرار المادي والاجتماعي وحتى النفسي بالإضافة إلى هدر المزيد من السنوات من عمرهم المتقدم، وتفويت المزيد من الفرص (تسانلت) حول تبرير خلفية هذا التجميد الذي وصفوه بالمريب بكل المقاييس، قصداً انتقامياً - امتداداً لما تعرضوا له من قمع - أو حسابات أخرى، كما رفضوا قطعاً ربطه بالإمكانات المالية أو بالذرائع القانونية، واصفين ذلك بالحجج الواهية. وأن النظام والمجلس كأداة مكلف بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يتحملاً المسؤولية

واعتبرت الرسالة ذاتها أن الإدماج الاجتماعي اعترف به، فقد أصبح من حينها حقاً ثابتاً ومنتجاً لكل آثاره، واستمرار حرمانهم من التمتع به دليل على استمرار الخرق الأصلي، وهو ما يرتب على النظام وعليكم مزيداً من المسؤولية والاتهام بالخرق المنهجي لحق إنساني أساسي وهو مصيري بالنسبة لهم .

واتهمت الرسالة ذاتها أنه في مواجهة هذا الحق الإنساني البسيط اعتمد المجلس السابق منطق الوعود الكاذبة، الخرجات الإعلامية الموجهة للاستهلاك الخارجي، مضيئة أن المجلس كان دوره هو تجميل وجه النظام، وأن مع هذا المجلس لم يلمسوا فرقاً .



## تعرض لكل أنواع التعذيب بمخافر الأمن ، الجمعية تراسل المسؤولين لفتح تحقيق حول النازلة .

توصل موقع هبة بريس ببلاغ من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب فيه المسؤولين بفتح تحقيق عاجل حول نازلة مواطن مظلوم تعرض لشتى أنواع التعذيب والتنكيل ، وفيما يلي نص البلاغ

رسالة مفتوحة إلى:

السيد وزير العدل - وزارة العدل - الرباط

السيد وزير الداخلية - وزارة الداخلية - الرباط

السيد المدير العام للأمن الوطني - الإدارة العامة - الرباط

الموضوع: طلب فتح تحقيق عاجل من أجل إنصاف مواطن

تحية طيبة وبعد ،

توصنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يشكاية من عائلة المواطن (خ.ه)، الموضوع رهن الاعتقال الاحتياطي تحت رقم

95631 بالسجن المحلي بالقنيطرة ، والمتابع في ملف تفيد الشكاية أن لا علاقة له به البيتة

وحسب شكاية العائلة ، فإن ماتعرض له ابنها من تعذيب بمخفر الشرطة القضائية بسيدي سليمان

، والمتمثل في التعنيف وعصب العينين، والتهديد بالصعق الكهربائي في أطراف حساسة من الجسم، من أجل انتزاع اعترافات

منه بارتكاب جريمة تحت التعذيب، يدعو الجهات المسؤولة إلى البحث والتقصي حول تزوير المحاضر بمراكز الإعتقال

، وضمنها مركز الضابطة القضائية بسيدي سليمان .



وتضيف شكاية العائلة أن بعض عناصر الشرطة القضائية بسيدي سليمان لجأوا إلى تعذيب ابنها ، لإرغامه على الاعتراف بأشياء لم يرتكبها، مشيرة إلى أنها عاينت آثار التعذيب على جسم ابنها، إذ تم ضربه في وجهه ورجله اليمنى، وهو ما اضطر دفاعه إلى تقديم ملتمس إجراء خبرة أمام النيابة العامة يوم الجمعة فاتح يوليوز 2011، فضلا عن مراسلة عدد من الجهات القضائية والأمنية لمطالبتها بفتح التحقيق حول تليفق تهم جاهزة لموكله في محضر مزور رفض التوقيع عليه.

والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، انطلاقا من أن الدولة المغربية قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة. أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة منذ 1993. كما وأنها أقرت قانونا لتجريم التعذيب ، و أمام ماحملته الرسالة من إفادات حول تعرض ابنها للتعذيب ، وهو الأمر الذي يستدعي منكم السادة وزير العدل ووزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني التدخل لدى المصالح المعنية من أجل فتح تحقيق عاجل حول ماحملته رسالة عائلة المواطن المذكور حول التعذيب وتزوير محضر الإستماع،- خصوصا وأنه سيعرض أمام غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة، ، مع موافاة الجمعية بنتائجه - 2011 يوم فاتح غشت

عبارات وفي انتظار التوصل بما يفيد الإستجابة لمطالبنا تقبلوا السادة وزير العدل ووزير الداخلية والمدير العام للأمن الوطني مشاعرنا الصادقة

عن المكتب المركزي

الرئيسة :خديجة رياضي

**ملحوظة : وجهت نسخة من هذه الرسالة للسيدتين رئيس وأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

# احتجاج واستنكار وطلب مآزره مستعجل حول التلوث البيئي بالرشيدية

شاركنا الرأي - الأربعاء, يونيو 29, 2011 on الكاتب [المحرر الصحفي](#)

إلى معالي السادة:

الوزير الأول للحكومة المغربية -

وزير الداخلية -

وزيرة الصحة -

وزيرة الطاقة والمعادن والبيئة -

**رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان -**

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - فرع الرشيدية -

الموضوع: رسالة احتجاج واستنكار

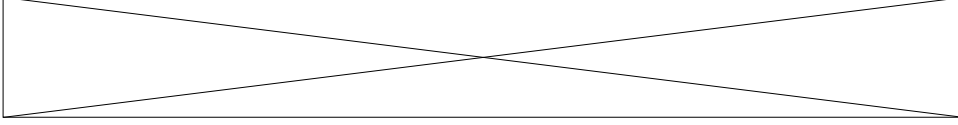
تحية وسلاما وبعد؛

يؤسفنا في جمعية لابيطة للتنمية وحماية البيئة وباسم ساكنة حي لابيطة الجديدة بالرشيدية أن نتقدم لكم برسالتنا الاحتجاجية والتي نستنكر فيها لا مبالاة كل من المجلس البلدي للمدينة والسلطات المحلية من باشوية و عمالة الإقليم وكذا السلطات والمصالح المكلفة بالبيئة؛ وتعاملهم مع مشكل بيئي خطير يهدد صحتنا وأرواحنا بعدم اهتمام؛ ففي الوقت فتح وتكاثر: الذي تقدمت الساكنة بالعديد من الشكايات لهاته الجهات وغيرها بضرورة التسريع برفع الضرر والمتمثل في محلات بيع الدواجن وتربيتها؛ وذبحها وسلخها بالأحياء السكنية ورمي مخلفات الدواجن والذبيحة السرية المخالفة لمجموعة من القوانين على جنبات السوق البلدي وضاف الوادي الأحمر ووادي زيز ومقبرة حي المسيرة وخلف الحي الصناعي على مقربة من حي لابيطة الجديدة؛ إلا أن المصالح بالمدينة لها تصور آخر فمصالح تجار الدواجن تعتبر أهم من الحقوق الصحية وسلامة ساكنة المدينة؛ فالمجلس البلدي يقف متفرجا هو ومصالح عمالة الإقليم والباشوية والمصالح الأخرى المتدخلة في الحفاظ على صحة المواطنين وبينتهم؛ تمطت الوقت لمصلحة هؤلاء التجار وتتماطل في اتخاذ العقوبات الجزرية وتنفيذها وكذا سماحها بفتح محلات بيع الدواجن وذبحها وسلخها رغم توصلها بتقارير توضح الأضرار الجسيمة التي تسببها هذه الذبيحة السرية من جراء رمي مخلفات الدواجن من ريش وأمعاء ودجاج ميت على جنبات السوق البلدي وضاف الوادي الأحمر ووادي زيز ومقبرة حي المسيرة وخلف الحي الصناعي على مقربة من حي لابيطة الجديدة وهو ما يتسبب في تخمر هذه الأزبال والتسبب في بعث روائح كريهة مزكمة ومضرة خصوصا مع ارتفاع طفيف لحرارة الجو والتي تتجاوز 6 أشهر بالمنطقة؛ ولا يكتفي هؤلاء التجار برمي هذه المخلفات والتسبب في روائح تحركها نسمات خفيفة وتبعث بها إلى داخل المنازل لتجعل الساكنة في حرج وحيرة وأوضاع غير محتملة بل يتمادون ويعمدون إلى إحراق دلائل جرمهم خصوصا في جناح الظلام ليحول ليل الساكنة إضافة إلى نهارهم إلى جحيم لا يطاق، في الوقت الذي ينعم فيه هؤلاء التجار وأعضاء المجلس البلدي وكذا سلطات المدينة بالنوم الهادئ والمريح والبعيد عن كل مضايقة؛ فيا ترى أين هو الحق والقانون من كل هذا؟

وإننا نلجأ إليكم لإصافنا ومآزرتنا ورفع هذه الأضرار عنا؛ ذلك باعتقادنا الراسخ أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله والدولة المغربية جعلت حماية البيئة وحماية صحة المواطنين ورفع الأضرار عنهم من أولويات سيادة دولة الحق فتح وتكاثر محلات : والقانون فإننا نلوذ بكم للعمل والتدخل لأجل العمل على تطبيق القوانين ورفع الأضرار المتمثلة في

بيع الدواجن وتربيتها؛ وذبحها وسلخها بالأحياء السكنية ورمي مخلفات هذه الدواجن على جنبات السوق البلدي وعلى ضفاف الوادي الأحمر ووادي زيز وخلف مقبرة حي المسيرة والحي الصناعي لحي لايبطا الجديدة ؛ و نطالب بحماية الساكنة وتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها جراء تماطل هذه الجهات وصمتها أمام معاناة الساكنة؛ والتي تسببت وتتسبب لها في خسائر صحية و مادية ومعنوية كبيرة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme



## والدة المعتقل الفلسطيني في المغرب تصف حالة ابنها .. في رسالة للعالم

### رسالة والدة المعتقل الفلسطيني في المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و على اله و صحبه أجمعين

بعد التحية و السلام

الى السيد المحترم محمد حقيقي

زاجل نيوز..أنا والدة يحيى الفلسطيني انا الان حاليا بالمغرب وحالتي الصحية صعبة جدا جدا بعد ما زرت ابني اليوم بتاريخ 2011/07/13 لقد صدمت بعدما شفت حالته الصحية المتدهورة نفسيا أولا وجسديا من وجود طفوح جلدية الظاهرة على جسمه دون أي كشف طبي يشكو من ألم المعدة بسبب الفاصوليا لانها هي وجبتهم, العقاب لم يوقف بعد لازلوا يعذبوهم و يضربوهم ينامون على الارض دون فراش ولا غطاء ولا وسادة حتى صارت مفاصل ابني تؤلمه من النوم على الارض من البرودة ولا استحمام لازال بنفس اللباس من يوم ما تم عليهم العقاب الجماعي الان لهم 60 يوم بنفس الملابس لقد أخذوا كل ملابسو و أغراضو محروم كغيره من المصحف و الورق و القلم جردوه من كل حقوقه الانسانية

يمنعون الكثير من الاغراض أثناء الزيارة مثل الملابس و الحليب و الاعاصير المعلبة و التمر و الزيتون ..... غير الزيارة المشبكة التي لا تتعدى 15 دقيقة وطبعا لا ننسى المضايقات من الموظفين والمسؤولين

أرجوكم ثم أرجوكم ساعدوني ابني لا صلة له بما حصل بالسجن و بالقضية كلها هو أجنبي وليس له دخل باي شأن يخص المغاربة و لا بمشاكلهم , دخل للمغرب للزواج و الاستقرار وللامن لقد ترك خلفه

الماسي و الدمار و الحصار و هرب منها ليستقر متأملا أن يبني مستقبله في بلده الثاني و بين أهله المغربية التي طول عمرنا بنحبهم و بيناصرونا و يناصروا قضيتنا الواحدة كمسلمين و هي القدس

اني أناشد كل الجمعيات الحقوقية من بينها منتدى الكرامة لحقوق الانسان و المجلس الوطني لحقوق الانسان أن يسارع ويقوموا بزيارة المساجين بسجن سلا من الناحية الانسانية فان حالتهم مزرية للغاية و مؤلمة و مخجلة في زمن التغيير و الاصلاح

أناشد كل الضمانر الحية بمساعدتي و دون التخلي عني بمحتني و الوقوف بجاني

## الفيلم جديد للمخرج المغربي نبيل لولو شوف الملك في القمر.. المخزن ماباغي حد يحكم معاه

إيقاف لقطات من فيلم الجديد للمخرج المغربي القدير نبيل لولو من طرف لجنة التحكيم ورئيسها في اطار الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان ، لما تضمنه الفيلم من مشاهد سخريه من النظام المخزني خصوصا عبارة المخزن ماباغي حد يحكم معاه و بالضبط اثناء اللوحة الراقصة بين شباب وفتاة

قال المخرج السينمائي المغربي نبيل لولو بأن انتقاد المخزن تسبب في إيقاف لقطات من فيلمه الجديد "شوف الملك في القمر" .. وأضاف لولو: "كانت مشاهد من فيلمي تعرض بقاعة عروض دار الثقافة مولاي الحسن بالحسيمة ضمن إطار الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.. ولم يتقبل رئيس الجلسة الختامية، التي عرضت على هامشها المشاهد، أن يتم انتقاد المخزن ورفضه لمشاركته تسيير مقاليد الحكم، فأقدم على قطع العرض."

وكان لولو قد اعتلى منصة دار ثقافة الحسيمة، بعيد زوال السبت، قبيل انتهاء آخر جلسات ندوة "التراث الثقافي للريف: أية تحافة؟" .. مشعرا المنظمين بأنه "استقدم من لدن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، للمساهمة في إبراز الحس النضالي للريف" .. ومنها شرع في عرض منتوجه الفيلمي الذي لم يلج مرحلة المونتاج بعد.. إلا أن العرض أوقف قبل نهايته بأن أقدم رئيس الجلسة على وضع حاجز ورقي فوق آلة العرض، وذلك بعدما تضمن الشريط عبارة "المخزن ما باغي حد يحكم معاه، وبالضبط أثناء لوحة راقصة بين شاب وفتاة."

وشوهد لولو في حوار عصبي مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، عمل خلاله على الاحتجاج من إيقاف عرض اللقطات الأولى من مشروعه الفيلمي.. في حين حاول اليزمي إقناع ذات المخرج المغربي بأن مبادرته لم تكن مبرمجة وأن ما لقيته من رد فعل يعد موكولا لصلاحيات رئيس جلسة النقاش الأكاديمي دون أحد غيره